



أثر تطبيق معيار المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (8) الإجارة والإجارة المنتهية

بالتملك على أداء المصارف السودانية

محمود محمد احمد حسن وصال عثمان سعيد بخيت

قسم المحاسبة- جامعه وأدى النيل- السودان

المؤلف: Mahmoudmama906@gmail.com .

تاريخ النشر: 15 يناير 2026م

تاريخ القبول: 4 سبتمبر 2025م

تاريخ الاستلام: 10 أغسطس 2025م

المستخلص

هدفت الدراسة التعرف على الطريقة التي تتم بها تطبيق المعيار والتعرف على الأسباب والمشاكل التي تعيق تطبيق المعيار وتدعيم وإبراز الفوائد التي يقدمها تطبيق هذا المعيار وتقديم حلول للمشاكل التي تعرض تطبيقه، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة من العاملين في البنوك الإسلامية السودانية محل الدراسة. وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية لتقدير الأوساط الحسابية واختبار الفرضيات، وخلصت الدراسة لوجود أثر لتطبيق المعيار على أداء المصارف السودانية من حيث مؤشر كفاية رأس المال وتحقيق نسب أرباح ممتازة والتزام من قبل المصارف السودانية بتطبيق المعيار الإسلامي رقم (8) الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك بدرجة كبيرة. وجود قوانين وتشريعات واضحة وصريحة تلزم المصارف السودانية بتطبيق المعيار. وتطبيق معيار الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك يساهم في زيادة ثقة المستخدمين للقوائم، وأوصت الدراسة بضرورة مواصلة النظام المالي السوداني في اعتماد الصيرفة الإسلامية التي تعتمد على تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. أن تقوم هيئة الرقابة الشرعية بإلزام المصارف السودانية بتطبيق جميع متطلبات المعيار الإسلامي رقم (8). والاستفادة من عقود الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك في تمويل المشاريع الاقتصادية المختلفة وتطوير المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية إلى صيغ وأدوات مالية جديدة تواكب التطور الاقتصادي المستمر.

كلمات مفتاحية: معيار المحاسبة، المؤسسات المالية، التمويل، الإجارة المنتهية بالتمليك.

The Impact of Applying the Islamic Financial Institution Accounting Standard No (8) on Lease and lease Ending with Ownership on the performance of Sudanese Banks

Mahmoud Mohamed Ahmed Hassan, Wisal Othman Saeed BKhit

Accounting Department - Wadi El Nile University - Sudan 1

Corresponding Author: Mahmoudmama906@gmail.com.

Received: 10^h August, 2025

Accepted: 4th November, 2025

Published :15th January, 2026

Abstract:

The study aimed at identifying the way for the standard and identification of the reasons and problems that hinder the application of the standard and to strengthen and highlight the benefits provided by the application of this standard and provide solutions to the problems presented by its application, the study of analytical descriptive approaches The questionnaire as a major tool for collecting data from a sample of Sudanese Islamic banks. The data was analyzed using the SPR program to estimate the computational circles and test the hypotheses and concluded the study of the implementation of the standard for the performance of Sudanese banks in terms of capital adequacy indicator and achievement of excellent profits and commitment by banks Sudan is implementing an Islamic standard No. 8 Ijara and the completion ended up. The presence of .clear and configurable laws and legislation requires Sudanese banks to implement the standard The application of the criterion of Ijarah and Emergency Endoscope contributes to increased user confidence for lists and recommended the study necessitated by the Sudanese financial system in the adoption of Islamic banking, which depends on the application of accounting and auditing standards for Islamic financial institutions. The Shari'a Control Authority shall oblige Sudanese banks to apply all the requirements of the Islamic Standard No. (8). Make use of leasing and trade contracts for ownership in financing various economic projects and the development of accounting standards for Islamic financial institutions to formats and new financial instruments to keep pace with continuous economic development

Keywords: *Accounting standard, financial institutions, Finance, end-of-ownership leasing*

مقدمة:

يعد عقد الإجارة من أهم العقود في الشريعة الإسلامية التي حظيت باهتمام كبير من الفقهاء وعلماء الاقتصاد والمنظمات الدولية ذات العلاقة، ومصدر الاهتمام بهذا العقد له جوانب دينية واجتماعية واقتصادية. وتركيزنا هنا على الجانب الاقتصادي والمحاسبي لان عقد الإجارة يحقق حاجات ضرورية ومهمة للمجتمع تمثل عنصراً أساسياً في الجوانب الاقتصادية لكافة اطراف المجتمع ، فالبعض يمتلك عقود الإجارة بامتلاك منفعتها لمدة معلومة كما أن من بعض حالاتها استثمار الطاقات البشرية في المهارات والأعمال الحرفية التي يتقنها البعض ويحتاج أن يمول ضرورياته من جهده الخاص وليس له من سبيل إلا عن طريق التعامل مع المنتفع بالعمل علي الأجر لتحقيق رغباته وبهذا يحصل تحقق للاحتياجات علي كافة المستويات.

ويرجع اختيار المسلم لأحد المصارف للتعامل معه بصفته عميلاً أو مستثمراً بدلاً من غيره من المؤسسات المالية أو المصارف الأخرى الي ثقته في تحقيق أهدافه الاقتصادية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ولا تأتي هذه الثقة إلا بتطبيق معايير تمكن الفرد المسلم من تقويم كفاءة البنك ومما سبق بالإضافة إلى ظهور الفكر الاقتصادي الإسلامي برزت الحاجة الى تطبيق معايير المحاسبة ومن ضمنها معيار الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك.

أولاً: الإطار المنهجي

مشكلة الدراسة:

في ظل الأقبال المتزايد للعملاء في التعامل مع المصارف التي تعتمد صيغ التمويل القائمة على الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك برز الاهتمام بالمعايير الصادرة من هيئه المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، AAIFI (ورغم ما توفره هذه المعايير وخصوصاً هذا المعيار في تحقيق الشفافية والموثوقية في القوائم المالية إلا أن واقع التطبيق ما زال يثير الجدل وتتمثل مشكله الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في التعرف على مدى التزام المصارف الإسلامية السودانية بتطبيق معيار الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك وإثر تطبيقه على الأداء المالي ومن هنا يمكن صياغة مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

- 1/ هل تلتزم المصارف السودانية بتطبيق الإجراءات والقواعد المتعلقة بالمعيار
- 2/ هل تلتزم المصارف السودانية بتطبيق القواعد الإرشادية المتعلقة بمتطلبات الإفصاح الواردة بالمعيار
- 3/ هل هناك إثر لتطبيق المعايير الإسلامي رقم 8 الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك على الأداء المالي للمصارف السودانية
- 4/ هل هناك قوانين وتشريعات تلزم المصارف السودانية بتطبيق المعيار

أهداف الدراسة:

تسعي الدراسة الى تحقيق الأهداف الأتية:

- التعرف على الطريقة التي تتم بها تطبيق المعيار.
- التعرف على الأسباب والمشاكل التي تعيق تطبيق المعيار.
- تدعيم وإبراز الفوائد التي يقدمها تطبيق هذا المعيار.
- تقديم حلول للمشاكل التي تعرض تطبيق هذا المعيار.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه لأن المعيار يساعد في الحكم على الأداء التمويلي والمالي للمصرف واتخاذ قرارة سليمة تساهم في دفع الاقتصاد وتطوره من هنا يمكن تلخيص أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- أبرز الفائدة من تطبيق المعيار.
- توضيح الأساليب المتبعة للتطبيق.
- خلو المكتبات من مثل هذه البحوث.

فرضيات الدراسة:

يتحقق هدف الدراسة من خلال دراسة الفرضيات التالية والتحقق من صحتها:

1/ وجود علاقة بين تطبيق المعيار وأداء المصارف السودانية.

2/ وجود قوانين تلزم المصارف السودانية بتطبيق المعيار.

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج التاريخي لاستعراض وتقييم الدراسات السابقة والاستنباطي لوضع التصور المنطقي لفرضيات الدراسة، والاستقرائي والتحليلي الوصفي لأثبات فرضيات الدراسة لأنه يتناسب مع المادة والعلم الذي نبحت فيه.

الحدود الزمانية والمكانية

الحدود الزمانية: تشمل الفترة من (2016م-2022م)

الحدود المكانية: المصارف السودانية

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية – المعيار – الإجارة

Key Word: Islamic Bank-Standard- Lease(Jarrah)

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: دراسة غسان فلاح المطارنة بعنوان (مدى التزام البنوك الإسلامية الأردنية بتطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (8) الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك) مجلة جامعة تشرين، 2011م.

هدفت الدراسة الى بيان مدى التزام المصارف الإسلامية الأردنية بمتطلبات الإفصاح الواردة في المعيار رقم (8)، وتوصلت الدراسة الى أن هنالك التزام بمتطلبات الإفصاح الواردة في المعيار، وأوصت الدراسة بأهمية أن تقوم هيئة الرقابة الشرعية بالبنك المركزي الأردني بإلزام البنوك الإسلامية بجميع متطلبات المعيار رقم (8) بصفة خاصة والمعيار الصادر من هيئة المحاسبة والمراجعة بصفة عامة.

يلاحظ الباحثون أن الدراسة السابقة هدفت الى بيان مدى التزام المصارف الإسلامية الأردنية بمتطلبات الإفصاح الواردة في المعيار، بينما تناولت الدراسة الحالية قياس مدى التزام المصارف السودانية بتطبيق معيار الإجارة مع بيان الأثر الذي يحدثه التزام هذه

المصارف على الأداء المالي للمصرف في البيئة القانونية والشرعية التي تحكم العمل في ضوء هذا المعيار.

الدراسة الثانية: راسه فواز سألوم بعنوان (مشكلات الاستئجار التمويلي وأثرها في عملية اتخاذ القرار التمويلي الأمثل في تنفيذ الاستثمارات) ٢٠١١م

بحثت الدراسة مشكلات الاستئجار التمويلي وأثرها في عملية اتخاذ القرار التمويل الأمثل في تنفيذ الاستثمارات وتكمن أهمية هذا البحث في تقديم البدائل التي يمكن الاعتماد عليها كأساس لتمويل الاستثمارات بجميع أنواعها، وهدفت الى التعرف على مدى مشروعية عقود الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك وتكيفها فقهيًا بالإضافة الى التعرف المشكلات المحاسبية لتلك العقود وبيان سبل معالجتها.

يلاحظ الباحثان أن الدراسة السابقة هدفت الى التعرف على المشكلات المحاسبية لعقود الإجارة ومدى مشروعيتها، بينما هدفت دراستنا نحن الباحثون الى تقديم حلول للمشاكل التي تعترض تطبيق المعيار ومعرفة الطريقة التي يتم بها تطبيق المعيار وبيان مدى التزام المصارف السودانية بتطبيق المعيار.

دراسة الثالثة الهاجري 2009 بعنوان مدى تطبيق معيار الماسيه رقم (8) الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك في المؤسسات المالية الكويتية رسالة ماجستير جامعه أل البيت ال اردن 2009 هدفت الدراسة الى التعرف على المعالجة المحاسبية لعقد الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك بالإضافة الى التعرف على متطلبات الإفصاح عن عقد الإجارة الوارد في المعيار

وقد توصلت الدراسة الى أن المؤسسات المطالبة الكويتية تطبق الإجراءات المتعلقة بالمعيار بصفه المؤسسة مؤجراً أو مستأجر وان المؤسسة التزمت بمتطلبات الإفصاح عن عقد الإجارة الوارد في المعيار ولاحظ الباحثان أن الدراسة السابقة هدفت الى التعرف على المعالجة المحاسبية للمعيار بالإضافة الى التعرف على متطلبات الإفصاح الواردة في المعيار بينما تناولت الدراسة الحالية قياس مدى التزام المصارف السودانية بتطبيق المعيار مع بيان الأثر الذي يحدثه التزام هذه المصارف في الإطار القانوني والشرعي

الدراسة الرابعة دراسة منى أبو المعاطي بعنوان (إثر تطبيق معيار الإيجار التشغيلي على القوائم المالية والقرارات ذات الصلة) 2021 مجله الدورات العربية

هدفت الدراسة الى بيان أثر تطبيق معيار الإجارة التشغيلية وأثرها على القوائم المالية وإمكانه المقارنة بين الشركات وتوصلت الدراسة الى أن حجم التزامات غير المعروضة التي لا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية لدى الشركات المدرجة الناتجة عن عقود الإيجار يضعف من شفافية هذه القوائم ويحد من إمكانية القدرة على المقارن هيين الشركات ولاحظ الباحثان أن الدراسة السابقة هدفت الى دراسة أثر تطبيق المعيار على شفافية القوائم المالية وإمكانه المقارنة بين الشركات بينما تناولت الدراسة الحالية قياس التزام المصارف السودانية بالمعيار مع بيان الأثر الذي يحدثه تطبيق المعيار على الأداء المالي للمصارف ومعرفة مدى التزام بالقوانين والتشريعات.

مفهوم الإجارة:

الإيجار لغة: جاءت من فعل أجر يؤجر وإجارة والأجر هو الجزاء (ابن منظور، 1956م، ص 576)، فالإجارة لغة مشتقة من الأجر وهو العوض

أما في الشرع فهي (بيع منفعة بعوض معلوم) (ابن عابدين، 1948، ج 6 ص 20) أو هو عقد يتم بموجبه تملك منفعة معلومة لأصل (عين) معلوم من قبل مالكة الطرف آخر مقابل عوض (ثمن) معلوم لمدة معلومة (سمحان ومبارك 2009م، ص 229)

ومما سبق يمكن تعريف الإجارة بأنها تملك المؤجر للمستأجر منفعة محددة من الشيء المقصود لفترة معينة مقابل عوض متفق عليه.

مفهوم الإجارة التشغيلية:

هو التأجير الذي يقوم على تملك المستأجر منفعة أصل معين على أن تتم إعادة الأصل للمالك (المصرف الإسلامي) في نهاية مدة الإيجار، ليتمكن المالك من إعادة تأجير الأصل لطرف آخر أو تجديد العقد مع نفس المستأجر إذا رغب الطرفان بذلك (سمحان ومبارك 2009م، ص 304) أما المعيار الإسلامي رقم (8) فقد عرف الإجارة التشغيلية بأنها الإجارة التي لا يسبقها وعد بالتمليك، فهي عقود إجارة لا تنتهي بتملك المستأجر المؤجرة

ويلاحظ عادة أن هذا النوع من التأجير قصير الأجل نسبياً تحمّل المصروفات الرأسمالية على الأصل المؤجر أما المصروفات التشغيلية مثل مصروف الماء والكهرباء فيتحملها المستأجر.

مفهوم الإجارة المنتهية بالتمليك:

نوع من التأجير يتم فيه تملك منفعة الأصل خلال مدة التأجير للمستأجر مع وعد من المالك بتمليك الأصل للمستأجر في نهاية مدة التأجير بسعر السوق في وقته أو بسعر محدد يحدد في الوعد أو بسعر رمزي أو بدون مقابل (سمحان 2007م، ص 210) كذلك تعرف بانها عقد بين طرفين يؤجر فيه أحدهما للأخر سلعه معينة مقابل أجره معينة يدفعها المستأجر على أقساط خلال فترة محددة تنتقل بعدها ملكية السلعة للمستأجر وعند سداه لأخر قسط بعقد جديد (مكاوي، 2020، ص 475) ويلاحظ أن هذا النوع من التأجير يتميز بطول مدته نسبياً وبارتفاع بدل الإيجار ويتحمل فيه المستأجر جميع المصروفات التشغيلية، أما المصروفات الرأسمالية فيتحمّلها المستأجر إذا تمت بناء على رغبته.

الضوابط الشرعية لعقد التأجير في البنوك الإسلامية:

تم تحديد هذه الضوابط في قرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمه المؤتمر الإسلامي في الرياض في سبتمبر 2000م وتمثلت هذه الضوابط فيما يتعلق بالتأجير المنتهي بالتمليك:

1. يجب الفصل بين عقد التأجير والبيع بحيث يكون عقد البيع عند انتهاء الإجارة ولكن يجوز وجود وعد بالتمليك في نهاية مدة الإيجار.
2. أن تكون الإجارة فعلية وليست سارة للبيع.
3. يتحمل المالك جميع تبعات الملكية ولا يلزم المستأجر بشيء إذا فانت المنفعة.
4. إذا اشتمل العقد على تأمين العين المؤجرة فيجب أن يكون التأمين إسلامياً.
5. يجب أن تطبق على عقد الإجارة المنتهية بالتمليك أحكام الإجارة طوال المدة وأحكام البيع عند تملك العين.
6. يتحمل المؤجر نفقات الصيانة التشغيلية طوال مدة الإجارة.
7. لا يجوز أن تنقلب الإجارة في نهاية المدة بيعاً تلقائياً دون إبرام عقد جديد.
8. يجوز أن يمكن عقد الإجارة بأن يقترن به وعد هبة.
9. يجوز أن يعطي المالك الخيار للمستأجر بشراء العين المؤجرة بسعر السوق عند انتهاء مدة الإجارة.

العرض والإفصاح المحاسبي لعمليات الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك:

نص المعيار على أن يفصح المصرف عن الإيضاحات حول القوائم المالية عن السياسات المحاسبية التي ينتهجها في معالجة عمليات الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك بصفته مؤجراً أو مستأجراً ويكون ذلك من خلال:

أ. الإجارة التشغيلية ويتم الإفصاح عن إذا كان المصرف مؤجراً فإنه يفصح في الإيضاحات عن إجمالي الموجودات المؤجرة مبوبة حسب الفئات الرئيسية مطروحاً منها مجمع الإهلاك الخاص بها في تاريخ أعداد قائمة المركز المالي وكذلك يفصح المصرف عن إجمالي أقساط الإجارة المستقبلية المدينة. وأما إذا ما كان المصرف مستأجراً فإنه يفصح في الإيضاحات عن إجمالي أقساط الإيجار المستقبلية الدائنة.

ب. الإجارة المنتهية بالتمليك ويتم الإفصاح فيها بصفة المصرف مؤجراً يفصح في الإيضاحات عن إجمالي موجودات الإجارة المنتهية بالتمليك مبوبة حسب الفئات الرئيسية مطروحاً منها مجمع الإهلاك الخاص بها إن وجد في تاريخ إعداد القوائم المالية وكذلك إذا كان المصرف مستأجراً فإنه يوضح في الإيضاحات عن أي ارتباطات متعلقة بعمليات الإجارة المنتهية بالتمليك التي حدثت قبل تاريخ قائمة المركز المالي للفترة المالية الحالية ولم تبدأ الإجارة إلا في الفترة المالية اللاحقة.

القوانين التي تدعم تطبيق معيار الإجارة:

أصدر بنك السودان لائحة تنظم عمل المؤسسات المالية للإجارة سنة ٢٠٠٤م كقانون للمؤسسات المساعدة للنظام المصرفي الإسلامي (محمد وآخرون 2006، ص 21)

وأيضاً تم إصدار لائحة تنظيم عمل المؤسسات المالية للإجارة لسنة ٢٠١١م والتي اللغة اللائحة القديمة وتم العمل بها من تاريخ إجازتها وفسرت بنود الإجارة وأوضحت متطلبات العمل بها ومجالات عمل المؤسسات المالية للإجارة التشغيلية والإجارة المنتهية بالتمليك.⁽¹¹⁾

المبحث الثاني

إجراءات الدراسة الميدانية

تمهيد: تناولت هذا المبحث وصفا لمنهج الدراسة باعتبارها من المحاور الأساسية فهي المرتكز الأساسي لمخرجات الدراسة من الناحية التطبيقية وكذلك تعتبر كأداة في عملية جمع البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي ومن ثم التوصل للنتائج وتفسيرها ، كما يتضمن هذا الفصل وصفا للإجراءات التي قام بها الباحثان في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيرا المعالجات الإحصائية التي تم الاعتماد عليها في تحليل الدراسة.

أولاً: منهجية الدراسة:

من اجل الوصول إلى دراسة " اثر التزام المصارف السودانية بتطبيق معيار المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (8) الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك " دراسة ميدانية على المصارف السودانية - ولاية نهر النيل تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع الدراسة لتفسيرها والوقوف على دلالاتها فقد اعتمد الباحثان علي مصدرين من مصادر جمع البيانات هما

1. المصادر الثانوية: وتشمل جميع البيانات التي تم جمعها من مختلف الكتب، المراجع، المجلات العلمية، المنشورات، الرسائل الجامعية، الأنترنت وعن طريق التقارير والنشرات الدورية للمصارف بولاية نهر النيل.

2. اذا المصادر الأولية: معالجة الجوانب التحليلية تم اللجوء إلى المصادر الميدانية وهي مصادر مباشرة وتشمل الوحدات الأصلية التي تستقي منها المعلومات بصفة مباشرة حيث تم تقديم الاستبيانات إلى العاملين بالمؤسسات المصرفية - ولاية نهر النيل - السودان، وكذلك تمت بعض المقابلات الشخصية بإدارات المصارف لتكملة بعض البيانات.

ثانياً: مجتمع الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة جميع المفردات التي تخضع للدراسة، وبناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها فان مجتمع الدراسة المستهدف هو جميع العاملين بالمؤسسات المصرفية - ولاية نهر النيل، وقد تم استخدام أسلوب المعاينة والتي من خلاله يتم جمع البيانات باستخدام عدد محدود من مفردات المجتمع ثم تعميم نتائج الدراسة على جميع مفردات المجتمع، حيث تم توزيع 71 استبانة على مجتمع الدراسة وقد تم الحصول على جميعها أي بنسبة 100%.

ثالثاً: أداة الدراسة:

في إطار مشكلة البحث وفرضياته ومفردات مجتمع الدراسة ، تم تحديد أداة للدراسة وهي تصميم استبانة صممت خصيصا لجمع البيانات الأولية لكونها أكثر ملائمة لهذا الغرض بحيث تغطي فرضيات الدراسة وقد تم إعداد الاستبانة على النحو التالي:-

1. إعداد استبانة أولية من اجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.

2. عرض الاستبانة على محكمين من اجل اختبار مدى ملائمتها لجمع البيانات.

3. تعديل الاستبانة بشكل أولي حسب ما يراه المحكمين.

4. إجراء دراسة اختبارية ميدانية أولية للاستبانة والتعديل حسب ما يناسب.

توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، ولقد تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين كما علي:

أ. القسم الأول: وهو عبارة عن المعلومات الشخصية للمبحوثين والذي يتكون من أربعة فقرات (النوع، المؤهل العلمي، المسمى

الوظيفي، سنوات الخبرة).

ب. القسم الثاني: وهو عبارة عن مجالات الاستبانة والذي يتكون من 16 فقرة موزعة على محورين:

1. المحور الأول: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار المحاسبة للمؤسسات المالية وأداء المصارف السودانية.
2. المحور الثاني: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود قوانين ملزمة بالمصارف السودانية وتطبيق المعيار رقم (8) الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك.
5. تم استخدام مقياس ليكرث الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبانة حسب الجدول التالي: جدول رقم (1) مقياس درجة الموافقة

الاستجابة	لا أوافق مطلقا	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

رابعاً: إجراء اختبار معامل الصدق والثبات (-): (Reliability & Validity)

تم إجراء اختبار الثبات Reliability لأسئلة الاستبيان المستخدمة من جميع البيانات، وذلك باستخدام أحد معامل الثبات (ألفا كرونباخ) (Cranach's Alpha)، ومعامل الثبات يأخذ قيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح. فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح. كما يمكن حساب معامل الصدق Validity عن طريق حساب جذر معامل الثبات، وهو يعرف بصدق المحك.

1. صدق وثبات الاستبيان :
2. صدق الإستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه وقد قام الباحثان بالتأكد من صدق الإستبانة بطريقتين كما يلي :

1. الصدق الظاهري: قام الباحثان بعرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين تألفت من عدد من أعضاء هيئة التدريس في مختلف التخصصات (المحاسبة و الإدارة و الإحصاء) . وقد طلب الباحثان من المحكمين إبداء آرائهم في مدى ملائمة العبارات لقياس ما وضعت لأجله، ومدى وضوح صياغة العبارات ومدى مناسبة كل عبارة للمحور الذي تنتمي إليه، وكفاية العبارات لتغطية كل محور من محاور متغيرات الدراسة الأساسية هذا بالإضافة إلى اقتراح ما يروونه ضرورياً من تعديل صياغة العبارات أو حذفها، وإضافة عبارات جديدة لأداة الدراسة واستناداً إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون قام الباحثان بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم وبذلك خرجت الإستبانة في صورتها النهائية.

2. صدق المقياس : صدق الاتساق الداخلي لمحاور الإستبانة :

ويقصد به مدى اتساق كل فقرة من فقرات الإستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة وقد قام الباحثان بحساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة استطلاعية بلغ حجمها 71 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمجال التابعة له كالتالي:- الصدق الداخلي لعبارات المحور الأول :

جدول رقم (2) معاملات الارتباط لعبارات الفرضية الأولى

القيمة الاحتمالية	معامل الارتباط	العبارات
0.000	.549	يضمن تطبيق المعيار زيادة كفاءة مؤشر كفاية رأس المال
0.000	.546	يساعد تطبيق المعيار على الحفاظ على استقرار معدل كفاية رأس المال لعدة فترات زمنية
0.000	.593	يساهم تطبيق المعيار في تحقيق المصرف للحد الأدنى المطلوب لتحقيق متطلب كفاية رأس المال والمحدد من جانب بنك السودان بنسبة 12%
0.000	.655	يضمن تطبيق المعيار تحقيق الأهداف الأساسية في استخدام وتوظيف الأموال
0.000	.580	يساهم تطبيق المعيار في خفض حجم المخاطر إلى أدنى حد ممكن
0.000	.591	يساهم تطبيق المعيار المصارف في تحقيق نسب عائد ممتازة خلال الفترات المختلفة
0.000	.654	تضمن تطبيق المعيار ارتفاع نسب العائد من البيوع المؤجلة والاستثمار
0.000	.604	يساهم تطبيق المعيار في زيادة العملاء بزيادة الثقة في شرعية معاملاتهم واستثماراتهم

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2024م

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار المحاسبة للمؤسسات المالية وأداء المصارف السودانية، جدول رقم (2) أعلاه يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 (0.000 Sig) وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية، وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

ب. الصدق الداخلي لعبارات المحور الثاني: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود قوانين ملزمة بالمصارف السودانية وتطبيق المعيار رقم (8) الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك

جدول رقم (3) معاملات الارتباط لعبارات الفرضية الثانية

القيمة الاحتمالية	معامل الارتباط	العبارات
0.000	.227	وجود لوائح وتشريعات واضحة تنظم عمل المصارف السودانية بمعيار الإجازة
0.000	.193	يقوم بنك السودان المركزي بمتابعة السياسات المتعلقة بتطبيق المعيار
0.000	.366	إصدار البنك المركزي لمنشورات تعليمات متواصلة توضح تطبيق المعيار
0.000	.261	للبنك المركزي هيئات تعمل على مراقبة المصارف للتأكد من تطبيقها للسياسات المتعلقة بتصنيف المعيار
0.000	.226	وجود تعاون بين البنك المركزي واتحاد المصارف في بناء قدرات الموظفين المتعلقة بتصنيف المعيار
0.000	.068	تشجع الهيئة العليا للرقابة الشرعية إدارات المصارف على ابتكار وتطوير أدوات مالية مرتبطة بالمعيار
0.000	.094	وجود لائحة إجراءات إدارية ومالية للمصارف إذا خالفت ما ورد في المعيار عند تطبيقه
0.000	.170	تلتزم المصارف بالإفصاح عن القوانين التي يعمل فيها المصرف وإذا ما كان مخالفا لما جاء في بعض من هذا المعيار

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2024م

جدول رقم (3) أعلاه يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية ، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

2. ثبات عبارات الإستبانة:

أما ثبات أداة الدراسة فيعني الاستقرار في نتائج الإستبانة و أن الإجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر توزيعها على ذات الأشخاص في أوقات زمنية معينة. وقد أجرى الباحثان خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية باستخدام معامل ألفا كرونباخ .

1. طريقة ألفا كرونباخ : **Alpha Cronbach**

تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة وقد بين جدول رقم (4) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لكل مجالات الإستبانة كانت (0.934) وهذا يعني أن معاملات الثبات مرتفعة مما يطمئن الباحثة على استخدام الإستبانة بكل طمأنينة . بالنظر إلى الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل الصدق لجميع المحاور قد تجاوز الـ (96%) وهذا يدل على أن معاملات الاستبيان مرتفعة، مما يدل على مصداقية البيانات.

المبحث الثالث

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

تمهيد : يتضمن هذا المبحث عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة , وذلك من خلال إجابات الباحثين على أسئلة الدراسة واستعراض أبرز النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تحليل جميع فقرات الإستبانة والتعرف على مختلف متغيرات الدراسة والتي تشمل المعلومات الشخصية للمبحوثين (النوع , المؤهل العلمي , المسعى الوظيفي, سنوات الخبرة), ومجالات الإستبانة والتي تشمل محورين والتي تتكون من 16 فقرة . وقد تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) Statistical Package for Social Sciences لإجراء المعالجات للبيانات التي تم جمعها من مجتمع الدراسة والذي استهدف موظفي و إداريي المؤسسات المصرفية بولاية نهر النيل- السودان. وذلك من خلال إتباع الخطوات التالية:

1/ التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات فرضيات الدراسة وذلك من خلال تلخيص البيانات في جداول وأشكال والتي توضح التكرارات والنسب المئوية لفقرات فرضيات الدراسة.

2/ التحليل الإحصائي لعبارات محاور فرضيات الدراسة حيث يتم حساب كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري ويتم مقارنة الوسط الحسابي للفقرة بالوسط الفرضي للدراسة والبالغ قيمته (3) والذي تم تقديره (مجموع درجات أوزان المقياس (لا أوافق بشدة, لا أوافق, محايد, أوافق, أوافق بشدة) على مكونات المقياس $(5+4+3+2+1)/5 = 3$). حيث تتحقق الموافقة على الفقرات إذا كان الوسط الحسابي للفقرة أكبر من الوسط الفرضي (3), وتتحقق عدم الموافقة إذا كان الوسط الحسابي أقل من الوسط الفرضي.

3/ اختبار (كأي تربيع) لدلالة الفروق

تم استخدام هذا الاختبار لاختبار الدلالة الإحصائية للفروق عند مستوى معنوية 5% ويعنى ذلك أنه إذا كانت قيمة (كأي تربيع) المحسوبة عند مستوى معنوية أقل من 5% تعنى وجود فروق ذات دلالة معنوية وتكون الفقرة ايجابية. إما إذا كانت قيمة (كأي تربيع) عند مستوى معنوية أكبر من (5%) فذلك يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وتكون الفقرة سلبية. أولاً:

4/ اختبار تي-إستودنت (T-test)

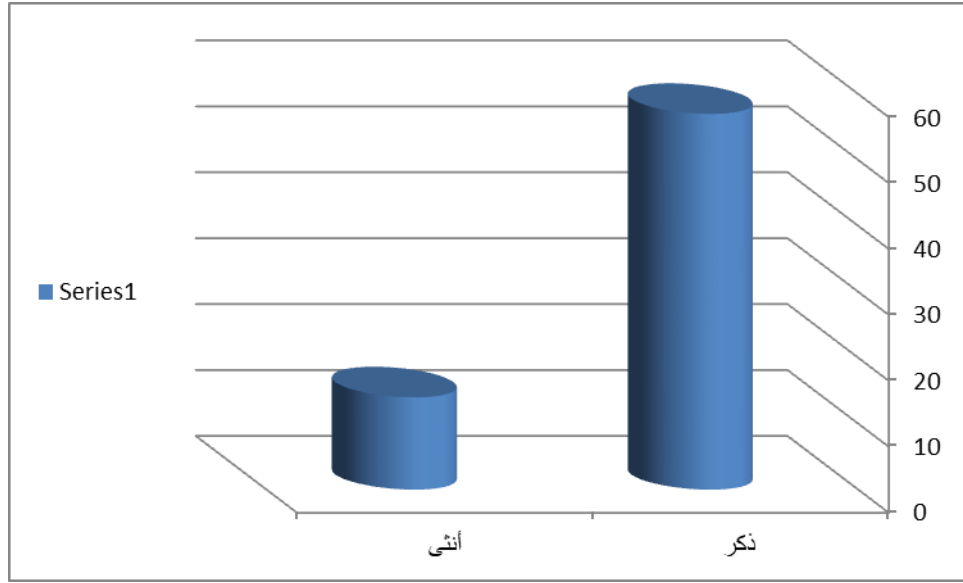
أولاً التوزيع التكراري للبيانات الشخصية:

الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة وفق البيانات الشخصية :

جدول رقم (5) يوضح التوزيع التكراري للنوع

النوع	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
ذكر	57	80.3%	80.3%
أنثى	14	19.7%	100.0%
المجموع	71	100.0%	

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2024م



شكل رقم (1) يبين التكرار النسبي للفئات العمرية

يبين الجدول رقم (5) والشكل رقم (1) أعلاه أن 57 مبحوث أي بنسبة 80.3% من حجم العينة ذكور، وأن 14 من المبحوثين أي بنسبة

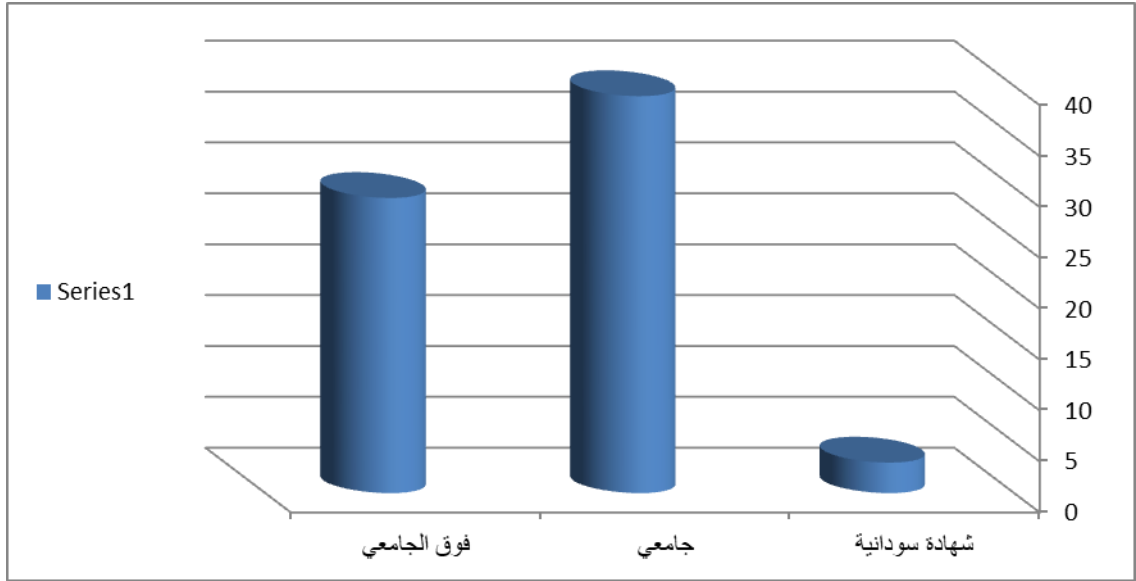
19.7% إناث، وهذا يدل على أن المؤسسات المصرفية معتم منسوبيها من الذكور وذلك لطبيعة عمل المصارف والتي تتطلب بذل مجهود

مقدر في جميع المعاملات مما يسهم في زيادة الدقة في العملية المصرفية.

جدول رقم (6) يوضح التوزيع التكراري للمؤهل العلمي

النسبة التراكمية	النسبة المئوية	التكرار	المؤهل العلمي
4.2%	4.2%	3	شهادة سودانية
59.2%	54.9%	39	جامعي
100.0%	40.8%	29	فوق الجامعي
	100%	71	المجموع

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2024م



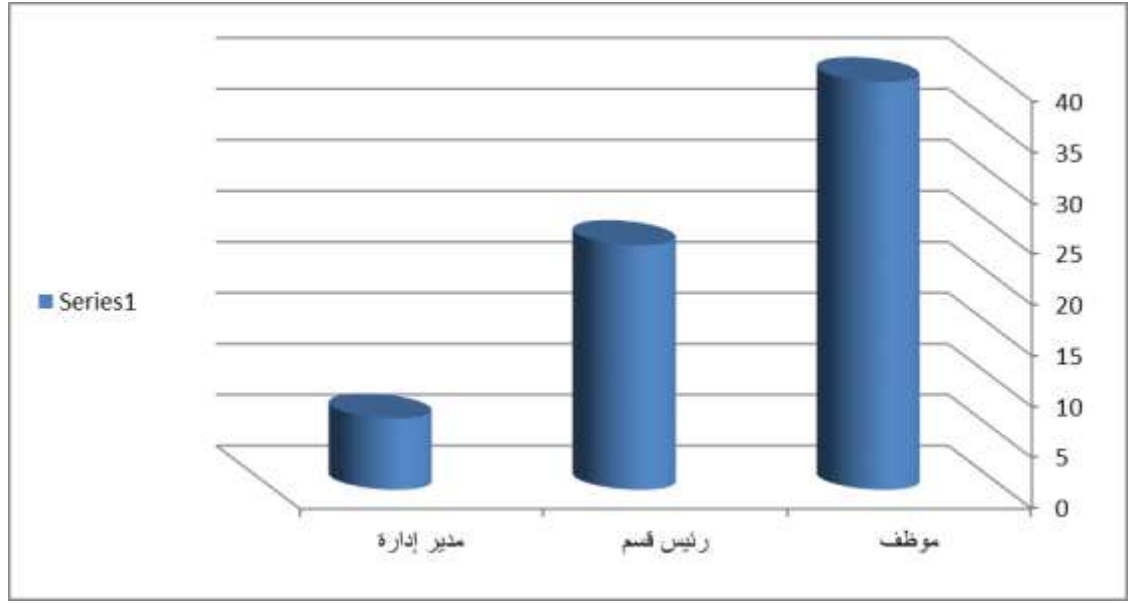
شكل رقم (2) يوضح التوزيع التكراري للمؤهل العلمي

بالنظر إلى الجدول (6) و الشكل رقم (2) أعلاه يتضح أن غالبية القوة العاملة بالمصارف السودانية – ولاية نهر النيل من حملة الشهادات الجامعية بنسبة 54.9%، وان ما نسبته 40.8% فوق الجامعي و 4.2% من حاملي درجة الشهادة السودانية .

جدول رقم (7) يوضح التوزيع التكراري للمسمى الوظيفي

النسبة التراكمية	النسبة المئوية	التكرار	المؤهل العلمي
56.3%	56.3%	40	موظف
90.1%	33.8%	24	رئيس قسم
100.0%	9.9%	7	مدير إدارة
	100.0%	71	المجموع

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2024م



شكل رقم (3) يوضح التوزيع التكراري للمسمى الوظيفي

يبين جدول رقم (7) والشكل أعلاه أن 56.3% من الذين قاموا بتعبئة الإستبانة من عينة الدراسة هم موظفون و 33.8% من عينة

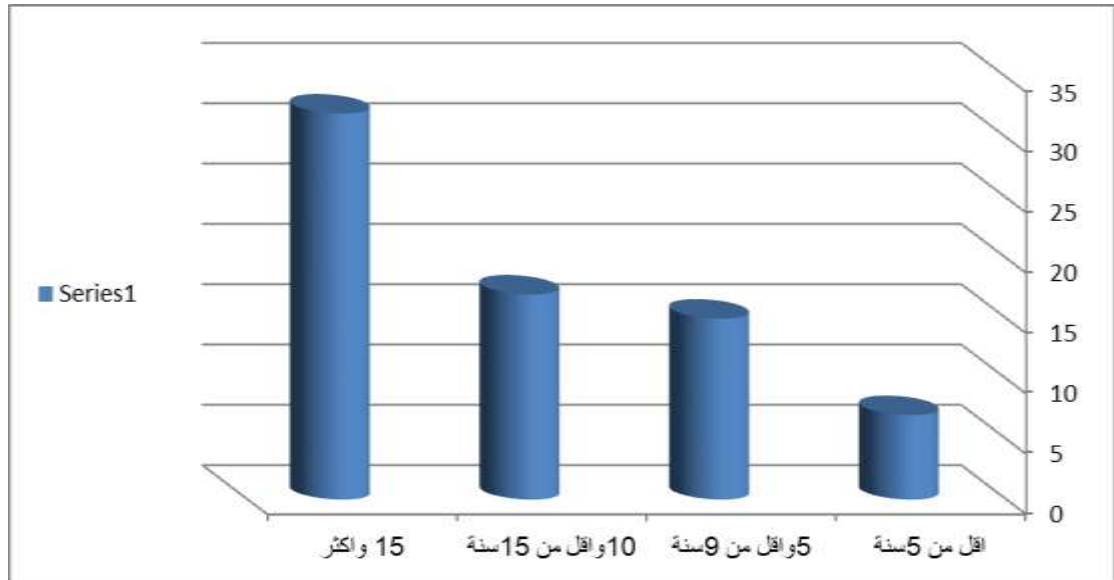
الدراسة رئيس قسم , و9.9% مدير إدارة.

جدول رقم (8) يوضح التوزيع التكراري لسنوات الخبرة

النسبة التراكمية	النسبة المئوية	التكرار	المؤهل المهني
9.9%	9.9%	7	اقل من 5 سنة
31.0%	21.1%	15	5 واقل من 9 سنة
54.9%	23.9%	17	10 واقل من 15 سنة
100.0%	45.1%	32	15 وأكثر
	100.0%	71	المجموع

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2024م

القيمة الدنيا	القيمة العليا	الوسط	الانحراف المعياري	العبارة
3	5	4.41	.523	يضمن تطبيق المعيار زيادة كفاءة مؤشر كفاية رأس المال
3	5	4.35	.563	يساعد تطبيق المعيار على الحفاظ على استقرار معدل كفاية رأس المال لعدة فترات زمنية
2	5	4.20	.689	يساهم تطبيق المعيار في تحقيق المصرف للحد الأدنى المطلوب لتحقيق متطلب كفاية رأس المال والمحدد من جانب بنك السودان بنسبة 12%
2	5	4.28	.721	يضمن تطبيق المعيار تحقيق الأهداف الأساسية في استخدام وتوظيف الأموال
3	5	4.31	.646	يساهم تطبيق المعيار في خفض حجم المخاطر إلى أدنى حد ممكن
2	5	4.20	.768	يساهم تطبيق المعيار المصارف في تحقيق نسب عائد ممتازة خلال الفترات المختلفة
2	5	4.11	.803	تضمن تطبيق المعيار ارتفاع نسب العائد من البيوع المؤجلة والاستثمار
3	5	4.28	.701	يساهم تطبيق المعيار في زيادة العملاء بزيادة الثقة في شرعية معاملاتهم واستثماراتهم



شكل رقم (4) يوضح التوزيع التكراري لسنوات الخبرة

يتضح من الجدول والشكل أعلاه أن حوالي 9.9% عدد سنين خبرتهم أقل من 5 سنة بتكرار 7 مبحوث، وكذلك 21.1% عدد سنين خبرتهم تتراوح بين 5-9 سنة، بينما ما يعادل 23.9% خبرتهم 10-15 سنة، وان 45.1% سنين خبرتهم 15 سنة فأكثر وهذا يدل على وجود خبرة واسعة وسط القوة العاملة بالمؤسسات المصرفية بولاية نهر النيل مما يدل على معرفتهم التامة بأهمية اثر تطبيق معيار المحاسبة للمؤسسات المالية على المصارف السودانية مما يؤدي إلي زيادة الوعي والذي بدوره إلى تطور الخدمات المصرفية و كفاءة الأداء المصرفي .

ثانياً : الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة وفق محاور الدراسة بغرض معرفة اتجاه آراء المبحوثين : المحور الأول: (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار المحاسبة للمؤسسات المالية وأداء المصارف السودانية).

جدول رقم (9) المتوسط والانحراف المعياري للمحور الأول

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2024م

من خلال النتائج في الجدول (9) يوضح الوسط الحسابي أن اتجاهات المبحوثين في كل العبارات المتعلقة بهل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار المحاسبة للمؤسسات المالية وأداء المصارف السودانية تشير إلى اتجاه عام نحو الموافقة (أوفاق بشدة) في جميع العبارات ما عدا العبارة السابعة والتي تشير إلي الموافقة حيث كانت الأوساط محصورة بين (4.20-4.41). كما يلاحظ من الجدول مايلي:

1 / المتوسط الحسابي لجميع الفقرات اكبر من الوسط الفرضي للدراسة (3) وأكبر من الوزن النسبي (60%) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على أجمالي الفقرات التي تقيس العلاقة بين تطبيق معيار المحاسبة للمؤسسات المالية وأداء المصارف السودانية).

العبارة	الانحراف المعياري	الوسط	القيمة العليا	القيمة الدنيا
وجود لوائح وتشريعات واضحة تنظم عمل المصارف السودانية بمعيار الإجارة	.743	4.18	5	2
يقوم بنك السودان المركزي بمتابعة السياسات المتعلقة بتطبيق المعيار	.780	4.14	5	2
إصدار البنك المركزي لمنشورات تعليمات متواصلة توضح تطبيق المعيار	.806	4.08	5	2
للبنك المركزي هيئات تعمل على مراقبة المصارف للتأكد من تطبيقها للسياسات المتعلقة بتصنيف المعيار	.780	4.18	5	1
وجود تعاون بين البنك المركزي واتحاد المصارف في بناء قدرات الموظفين المتعلقة بتصنيف المعيار	.861	3.97	5	2
تشجع الهيئة العليا للرقابة الشرعية إدارات المصارف على ابتكار وتطوير أدوات مالية مرتبطة بالمعيار	6.112	4.69	55	2
وجود لائحة إجراءات إدارية ومالية للمصارف إذا خالفت ما ورد في المعيار عند تطبيقه	.665	4.24	5	2
تلتزم المصارف بالإفصاح عن القوانين التي يعمل فيها المصرف وإذا ما كان مخالفا لما جاء في بعض من هذا المعيار	.764	4.04	5	2

2/ ويلاحظ من الجدول (المتوسطات) أن الفقرة (يضمن تطبيق المعيار زيادة كفاءة مؤشر كفاية رأس المال) جاءت في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية حيث بلغ متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرة (4.41) بانحراف معياري (0.523) , وبأهمية نسبية مرتفعة بلغت (88.2%) .

تلها في المرتبة الثانية الفقرة (يساعد تطبيق المعيار على الحفاظ على استقرار معدل كفاية رأس المال لعدة فترات زمنية) بمتوسط حسابي (4.35) وانحراف معياري (0.563) وبأهمية نسبية (87%) .

3/ أما المرتبة الأخيرة فقد جاءت الفقرة (تضمن تطبيق المعيار ارتفاع نسب العائد من البيوع المؤجلة والاستثمار) حيث بلغ متوسطها (4.11) وانحراف معياري (0.803) وأهمية نسبية بلغت (82.2%) .

المتوسط والانحراف المعياري للمحور الثاني): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود قوانين ملزمة بالمصارف السودانية وتطبيق المعيار رقم (8) الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك - ولاية نهر النيل. (جدول رقم (10) المتوسط والانحراف المعياري للمحور الثاني المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2024م

من خلال النتائج في الجدول (10) يوضح الوسط الحسابي إن اتجاهات المبحوثين كذلك في جميع العبارات المتعلقة (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود قوانين ملزمة بالمصارف السودانية وتطبيق المعيار رقم (8) الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك - ولاية نهر النيل) تشير إلى اتجاه عام نحو الموافقة (أوافق) حيث كانت الأوساط محصورة بين (3.97-4.69). كما يلاحظ من الجدول مايلي:

1 / المتوسط الحسابي لجميع الفقرات أكبر من الوسط الفرضي للدراسة (3) وأكبر من الوزن النسبي (60%) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على أجمالي الفقرات التي تقيس العلاقة بين وجود قوانين ملزمة بالمصارف السودانية وتطبيق المعيار رقم (8) الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك.

2/ ويلاحظ من الجدول أن الفقرة (تشجع الهيئة العليا للرقابة الشرعية إدارات المصارف على ابتكار وتطوير أدوات مالية مرتبطة بالمعيار) جاءت في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية حيث بلغ متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرة (4.69) بانحراف معياري (6.112) وبأهمية نسبية مرتفعة جدا بلغت (93.8%).

تلها في المرتبة الثانية الفقرة (وجود لائحة إجراءات إدارية ومالية للمصارف إذا خالفت ما ورد في المعيار عند تطبيقه) بمتوسط حسابي (4.24) وانحراف معياري (0.665) وبأهمية نسبية (84.8%) .

3/ أما المرتبة الأخيرة فقد جاءت الفقرة (وجود تعاون بين البنك المركزي واتحاد المصارف في بناء قدرات الموظفين المتعلقة بتصنيف المعيار) حيث بلغ متوسطها (3.96) وانحراف معياري (0.861) وأهمية نسبية بلغت (79.2%) .

والآن و من خلال الجداول السابقة وبالاستعانة بجدول ليكرت الخماسي نحصل على جدول الاتجاهات لمحاور الدراسة في صورة نهائية، فبالنسبة للمحور الأول (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار المحاسبة للمؤسسات المالية وأداء المصارف السودانية). يمكن عرضه على الصورة التالية :-

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غ موافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	الاتجاه
الأولى	30	40	1	0	0	4.41	.523	موافق بشدة
	42.3%	56.3%	1.4%	0%	0%			
الثانية	28	40	3	0	0	4.35	.563	موافق بشدة
	39.4%	56.3%	4.3%	0%	0%			
الثالثة	24	38	8	1	0	4.20	.689	موافق بشدة
	33.8%	53.5%	11.3%	1.4%	0%			
الرابعة	30	32	8	1	0	4.28	.721	موافق بشدة
	42.3%	45.1%	11.3%	1.3%	0%			
الخامسة	29	35	7	0	0	4.31	.646	موافق بشدة
	40.8%	49.3%	9.9%	1.4%	0%			
السادسة	28	30	12	1	0	4.20	.768	موافق بشدة
	39.4%	42.3%	16.9%	1.4%	0%			
السابعة	25	33	13	2	0	4.11	.803	موافق
	35.2%	43.7%	18.3%	2.8%	0%			
الثامنة	30	31	10	0	0	4.28	.701	موافق بشدة
	42.3%	43.7%	14%	0%	0%			

جدول رقم (11) الوسط والانحراف المعياري واتجاهات المبحوثين للفرضية الأولى

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2024م

ويتضح من الجدول (11) أعلاه وجدول المتوسطات السابق وجود موافقة بشدة على العبارة الأولى (يضمن تطبيق المعيار زيادة كفاءة مؤشر كفاية رأس المال) ذلك بمتوسط 4.41، والثانية (يساعد تطبيق المعيار على الحفاظ على استقرار معدل كفاية رأس المال لعدة فترات زمنية) ذلك بمتوسط 4.35، و الثالثة (يساهم تطبيق المعيار في تحقيق المصرف للحد الأدنى المطلوب لتحقيق متطلب كفاية رأس المال والمحدد من جانب بنك السودان بنسبة 12%) ذلك بمتوسط 4.20، ولرابعة (يضمن تطبيق المعيار تحقيق الأهداف الأساسية في استخدام وتوظيف الأموال) ذلك بمتوسط 4.28، والخامسة (يساهم تطبيق المعيار في خفض حجم المخاطر إلى أدنى حد

يمكن ذلك بمتوسط 4.31، والسادسة (يساهم تطبيق المعيار المصارف في تحقيق نسب عائد ممتازة خلال الفترات المختلفة) ذلك بمتوسط 4.20، والثامنة (يساهم تطبيق المعيار في زيادة العملاء بزيادة الثقة في شرعية معاملاتهم واستثماراتهم) ذلك بمتوسط 4.28، بينما نجد أن هنالك موافقة على العبارة السابعة (تضمن تطبيق المعيار ارتفاع نسب العائد من البيوع المؤجلة والاستثمار) وذلك بمتوسط قدره (4.11) و يلاحظ أيضاً من الجدول (11) أعلاه ما يلي:

. يتبين من الفقرة رقم (1) أن نسبة (98.6%) من أفراد عينة البحث يوافقون على أن المصارف تعمل على تطبيق المعيار مما يضمن زيادة كفاءة مؤشر كفاية رأس المال، بينما بلغت نسبة أفراد عينة البحث والذين لا يبدون إجابات محددة (1.4%).

2. يتبين من الفقرة رقم (2) أن نسبة (95.7%) من أفراد العينة يوافقون على أن تطبيق المعيار يساعد على الحفاظ على استقرار معدل كفاية رأس المال لعدة فترات زمنية، بينما بلغت نسبة عينة البحث والذين لا يبدون إجابات محددة غير الموافقين على ذلك (4.3%).

3. يتبين من الفقرة رقم (3) أن نسبة (87.3%) من أفراد عينة البحث يوافقون على أن تطبيق المعيار يساهم المصرف في تحقيق الحد الأدنى المطلوب لتحقيق متطلبات كفاية رأس المال والمحدد من جانب بنك السودان بنسبة 12%، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (1.4%) أما أفراد عينة البحث والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (11.3%).

4. يتبين من الفقرة رقم (4) أن نسبة (87.4%) من أفراد عينة البحث يوافقون على تطبيق المعيار يضمن تحقيق الأهداف الأساسية في استخدام وتوظيف الأموال بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (1.3%)، إما أفراد عينة البحث والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (11.3%).

5. يتبين من الفقرة رقم (5) أن نسبة (90.1%) من أفراد عينة البحث يوافقون على ان تطبيق المعيار يساهم في خفض حجم المخاطر إلى أدنى حد ممكن، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (1.4%) إما أفراد عينة البحث والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (9.9%).

6. يتبين من الفقرة رقم (6) أن نسبة (81.7%) من أفراد عينة البحث يوافقون على أن تطبيق المعيار يساهم المصارف في تحقيق نسب عائدات ممتازة خلال الفترات المختلفة بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (1.4%) إما أفراد عينة البحث والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.9%).

7. يتبين من الفقرة رقم (7) أن نسبة (78.9%) من أفراد عينة البحث يوافقون على أن تطبيق المعيار يضمن ارتفاع نسب العائد من البيوع المؤجلة والاستثمار، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (2.8%) إما أفراد عينة البحث والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (18.3%).

8. يتبين من الفقرة رقم (8) أن نسبة (86%) من أفراد عينة البحث يوافقون على أن تطبيق المعيار يساهم في زيادة العملاء بزيادة الثقة في شرعية معاملاتهم واستثماراتهم، بينما بلغت نسبة أفراد عينة البحث والذين لا يبدون إجابات محددة (14%).

أما ما يخص المحور الثاني: (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود قوانين ملزمة بالمصارف السودانية وتطبيق المعيار رقم (8) الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك)

جدول رقم (12) الوسط والانحراف المعياري واتجاهات المحوئين للفرضية الثانية

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	الاتجاه
الأولى	26	33	11	1	0	4.18	.743	موافق
	36.6%	46.5%	15.5%	1.4%	0%			
الثانية	25	33	11	2	0	4.14	.780	موافق
	35.2%	46.5%	15.5%	2.8%	0%			
الثالثة	24	31	14	2	0	4.08	.806	موافق
	33.8%	43.7%	19.7%	2.8%	1%			
الرابعة	25	37	7	1	1	4.18	.780	موافق
	35.2%	52.2%	9.9%	1.4%	1.4%			
الخامسة	22	28	18	3	0	3.97	.861	موافق
	31%	39.4%	25.4%	4.2%	0%			
السادسة	21	31	16	3	0	4.69	6.112	موافق بشدة
	29.6%	43.7%	22.5%	4.2%	0%			
السابعة	2	39	6	1	0	4.24	.665	موافق بشدة
	35.2%	54.9%	8.5%	1.4%	0%			
الثامنة	20	36	13	2	0	4.04	.764	موافق
	28.2%	50.7%	18.3%	2.8%	0%			

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2024م

ويتضح من الجدول (12) أعلاه وجدول المتوسطات السابق وجود موافقة على العبارة الأولى (وجود لوائح وتشريعات واضحة تنظم عمل المصارف السودانية بـمعيار الإجارة) ذلك بمتوسط 4.18، والثانية (يقوم بنك السودان المركزي بمتابعة السياسات المتعلقة بتطبيق المعيار) ذلك بمتوسط 4.14، و الثالثة (إصدار البنك المركزي لمنشورات تعليمات متواصلة توضح تطبيق المعيار) ذلك بمتوسط 4.08، ولرابعة (للبنك المركزي هيئات تعمل على مراقبة المصارف للتأكد من تطبيقها للسياسات المتعلقة بتصنيف المعيار) ذلك بمتوسط 4.18، والخامسة (وجود تعاون بين البنك المركزي واتحاد المصارف في بناء قدرات الموظفين المتعلقة بتصنيف المعيار) ذلك بمتوسط 3.97، والثامنة (تلتزم المصارف بالإفصاح عن القوانين التي يعمل فيها المصرف وإذا ما كان مخالفا لما جاء في بعض من هذا المعيار) ذلك بمتوسط 4.04، بينما نجد أن هنالك موافقة بشدة على العبارة السادسة (تشجع الهيئة العليا للرقابة الشرعية

إدارات المصارف على ابتكار وتطوير أدوات مالية مرتبطة بالمعيار) ذلك بمتوسط 4.69 والعبارة السابعة (وجود لائحة إجراءات إدارية ومالية للمصارف إذا خالفت ما ورد في المعيار عند تطبيقه) وذلك بمتوسط قدره (4.24) , و يلاحظ أيضاً من الجدول (11) أعلاه ما يلي:

بالنظر الي الجدول (12) أعلاه: يتبين من الفقرة رقم (1) أن نسبة (83.1%) من أفراد عينة البحث يوافقون على أن الهيئة العليا للرقابة الشرعية تشجع إدارات المصارف على ابتكار وتطوير أدوات مالية مرتبطة بالمعيار، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (1.4%) إما أفراد عينة البحث والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (15.5%).

2. يتبين من الفقرة رقم (2) أن نسبة (81.7%) من أفراد العينة يوافقون على أن بنك السودان المركزي يقوم بمتابعة السياسات المتعلقة بتطبيق المعيار، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (2.8%) إما أفراد عينة البحث والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (15.5%).

3. يتبين من الفقرة رقم (3) أن نسبة (77.5%) من أفراد عينة البحث يوافقون على أن البنك المركزي يقوم بإصدار منشورات تعليمات متواصلة توضح تطبيق المعيار، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (3.8%) إما أفراد عينة البحث والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (19.7%).

4. يتبين من الفقرة رقم (4) أن نسبة (87.4%) من أفراد عينة البحث يوافقون على أن للبنك المركزي هيئات تعمل على مراقبة المصارف للتأكد من تطبيقها للسياسات المتعلقة بتصنيف المعيار، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (2.8%) إما أفراد عينة البحث والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (9.9%).

5. يتبين من الفقرة رقم (5) أن نسبة (70.4%) من أفراد عينة البحث يوافقون على وجود تعاون بين البنك المركزي واتحاد المصارف في بناء قدرات الموظفين المتعلقة بتصنيف المعيار، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (4.2%) إما أفراد عينة البحث والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (25.5%).

6. يتبين من الفقرة رقم (6) أن نسبة (73.3%) من أفراد عينة البحث يوافقون على أن الهيئة العليا للرقابة الشرعية تشجع إدارات المصارف على ابتكار وتطوير أدوات مالية مرتبطة بالمعيار بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (4.2%) إما أفراد عينة البحث والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (22.5%).

7. يتبين من الفقرة رقم (7) أن نسبة (90.1%) من أفراد عينة البحث يوافقون على وجود لائحة إجراءات إدارية ومالية للمصارف إذا خالفت ما ورد في المعيار عند تطبيقه، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (1.4%) إما أفراد عينة البحث والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (8.5%).

8. يتبين من الفقرة رقم (8) أن نسبة (78.9%) من أفراد عينة البحث يوافقون على أن المصارف تلتزم بالإفصاح عن القوانين التي يعمل فيها المصرف وإذا ما كان مخالفاً لما جاء في بعض من هذا المعيار، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (2.8%) إما أفراد عينة البحث والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (18.3%).

اختيار فرضيات الدراسة:

في هذا المبحث يتم إجراء الاختبارات الخاصة بالفرضيات حسب أهداف الدراسة، نرسم لفرض العدم بالرمز OH ، والفرض البديل بالرمز 1H. لاختبار فرضيات الدراسة فقد تم استخدام اختبار (Chi-Square كآية تربيع) واختبار ((T- test باعتبارها نسب الطرق للاختبارات في حالة البيانات ذات التوزيع الطبيعي. وذلك بوضع فرض العدم OH لا توجد علاقة بين المتغير الأول والمتغير الثاني، أما الفرض البديل 1H فتوجد علاقة بين المتغير الأول والمتغير الثاني.

1. اختبار الفرضية الأولى

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار المحاسبة للمؤسسات المالية وأداء المصارف السودانية .

جدول رقم (13) يوضح قيمة كآية تربيع للمحور الأول

الاختبار	القيمة	درجات الحرية	المعنوية الإحصائية
كآية تربيع	105.34	56	.000
نسبة الدالة العظمى	99.134	56	.000
ارتباط الخطية	35.814	1	.000
المجموع	71		

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2024م بالنظر إلى الجدول رقم (13) والخاص باختبار كآية تربيع نلاحظ أن قيمة كآية تربيع تساوي (، 105.34^a) واحتمال المعنوية يساوي (0.000) وهي قيمة أقل من 0.05 مما يدل على أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار المحاسبة للمؤسسات المالية وأداء المصارف السودانية

جدول رقم (14) اختبار نبي استودت (T-test)

اختبار T	درجات الحرية	احتمال المعنوية	الفرق بين المتوسط	مستوى الثقة عند 95%		
				القيمة الدنيا	القيمة العليا	
76.723	70	0.000	4.309	4.1978	4.4219	تطبيق معيار المحاسبة للمؤسسات المالية
63.480	70	0.000	4.225	4.0926	4.3581	أداء المصارف السودانية

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2024م

وكذلك وبالنظر إلى الجدول رقم (14) والخاص باختبار تي استودت (T-test) للفرق بين المتوسطين نجد أن مستوى المعنوية هي على الترتيب 0.000، 0.000 والتي بدورها تبين معنوية العلاقة بين تطبيق معيار المحاسبة للمؤسسات المالية وأداء المصارف السودانية. وبمتابعة قيمة اختبار (t) نجد أن كافة العبارات المشتركة في تطبيق تطبيق معيار المحاسبة للمؤسسات المالية لها علاقة ذو دلالة إحصائية ايجابية على أداء المصارف السودانية إذ بلغت قيمة (t) 76.723) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (p=0.05) ، وعليه تقبل فرضية العدم والقائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار المحاسبة للمؤسسات المالية و أداء المصارف السودانية ، وهذه النتيجة تشير إلى أن تطبيق معيار المحاسبة للمؤسسات المالية في المصارف السودانية لها دور فعال في زيادة كفاءة وجودة مؤشرات أداء المصارف السودانية.

2. الفرضية الرئيسية الثانية :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود قوانين ملزمة بالمصارف السودانية وتطبيق المعيار رقم (8) الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك

جدول رقم (15) اختبار كأي تربيع

الاختبار	القيمة	درجات الحرية	المعنوية الإحصائية
كأي تربيع	134.16	100	.013
نسبة الدالة العظمى	118.90	100	.096
ارتباط الخطية	1.681	1	.195
المجموع	71		

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2024م

بالنظر إلى الجدول رقم (15) والخاص باختبار كأي تربيع نلاحظ أن قيمة كأي تربيع تساوي (134.16 واحتمال المعنوية يساوي (0.013).

وهي قيمة أقل من 0.05 مما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود قوانين ملزمة بالمصارف السودانية وتطبيق المعيار رقم

(8) الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك

جدول رقم (16) اختبار تي إستيودنت (T-test)

اختبار T	درجات الحرية	احتمال المعنوية	الفرق بين المتوسطين	مستوى الثقة عند 95%		
				القيمة الدنيا	القيمة العليا	
23.179	70	.000	4.2352	3.8714	4.6004	وجود قوانين ملزمة بالمصارف السودانية
58.991	70	.000	4.1478	4.0076	4.2881	تطبيق المعيار رقم (8) الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2024م

يتضح من الجدول رقم (16) والخاص باختبار تي إستيودنت (T-test) و بمتابعة قيمة اختبار (t) نجد أن كافة العبارات المشتركة في

تكوين عوامل وجود قوانين ملزمة بالمصارف السودانية ذو دلالة إحصائية إيجابية على تطبيق المعيار رقم (8) الإجارة والإجارة المنتهية

بالتمليك، إذ بلغت قيمة (t) المحسوبة (23.179) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (p => 0.05) ، وعليه تقبل

فرضية العدم والقائلة بوجود علاقة ارتباطيه بين وجود قوانين ملزمة بالمصارف السودانية وتطبيق المعيار رقم (8) الإجارة والإجارة

المنتهية بالتمليك.

بعد استعراض مختلف جوانب البحث النظرية وتحليل الاسئلة واختبار الفرضيات توصلنا الي النتائج والتوصيات التالية :
أولاً النتائج:

- 1/ وجود أثر لتطبيق المعيار علي أداء المصارف السودانية من حيث مؤشر كفاية رأس المال وتحقيق نسب ارباح ممتازة.
 - 2/ يوجد التزام من قبل المصارف السودانية بتطبيق المعيار الاسلامي رقم(8) الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك بدرجة كبيرة.
 - 3/ وجود قوانين وتشريعات واضحة وصريحة تلزم المصارف السودانية بتطبيق المعيار.
 - 4/ المطبق من معيار الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك يساهم في زيادة ثقة المستخدمين للقوائم المالية.
- ثانياً: التوصيات:

- 1/ يجب على النظام المالي السوداني المواصلة في اعتماد الصيرفة الإسلامية التي تعتمد على تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- 2/ ضرورة أن تقوم هيئة الرقابة الشرعية بإلزام المصارف السودانية بتطبيق جميع متطلبات المعيار الإسلامي رقم (8).
- 3/ ضرورة الاستفادة من عقود الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك في تمويل المشاريع الاقتصادية المختلفة.
- 4/ تطوير المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية التي صيغ وأدوات مالية جديدة تواكب التطور الاقتصادي المستمر.
- 5/ قيام العاملين بالمصارف السودانية بالتعلم في فقه المعاملات ومواكبة التطور في مجال المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية.

اليوامش والمصادر:

١. القاموس المحيط.
٢. محمد بن مكرم ابن منظور، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٥٦، ص
٣. محمد أمين ابن عابدين، حاشية، دار المختار علي الدر المختار، مطبعة الحلبي، مصر ١٩٤٨، الجزء الخامس -ص ٢٠.
٤. حسين سمحان وموسى مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، الأردن، دار المسرة، 2009، ط2، ص229.
٥. نفس المرجع، ص304.
٦. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجع، البحرين، 2008، ص304
٧. محمود الوادي وحسيب سمحان، المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتصنيفات العلمية، ط١، دار المسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص210
٨. محمد محمود مكاوي، التمويل المصرفي الإسلامي، المكتبة العصرية، مصر، 2020، ص475.
٩. مجلس مجمع الفقه الإسلامي، منظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة الثانية عشر، الرياض السعودية، سبتمبر 2000م.
١٠. عبد الله حسين محمد وآخرون، توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، مخطط الوثائق، بنك السودان المركزي، 2006، ص21
١١. بنك السودان المركزي، قطاع المؤسسات المالية والنظم، الضوابط والتوجيهات الصادرة في ديسمبر 2011، الخرطوم، سينات العالمية للطباعة المحدودة، 2011، ص9.